لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه يعني فيما عدا
ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف
وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب اللفظي
والتقديري عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان
مؤثرتان باجتماعهما واجتماع شرائطهما فيه اثرا يجيء ذكره من علل تسع او علة واحدة منها
اي من تلك التسع تقوم العلة الواحدة مقامهما اي مقامهما تين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما و
اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد منها حتى يقال لا يصح الحكم
على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة
وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول في عطفها تين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن
والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب
على انه حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدا خبره الظرف
المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر
عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة
واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا
الوصف فيهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في
وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان
ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من
الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد او القول بانها
تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم
احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلاثة ثم اردفوا مثله العلل
المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر للوصف وطلحة مثال للتانيث

وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسم التانيث اللفظي
والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال
للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه
من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان
لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين
بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص
بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول
عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف
فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في
كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون
الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر
فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزن الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا
او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة
فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين
لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه
راجع الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف
في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او انزحاف يخرجه عن السلاسة
اما الاول فكقوله صبت علي مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله
اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير
تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه انزحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة
الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)